محاضرات قانون التجارة الدولية.

***للأستاذة*: زنداقي سهيلة**

ماستر 1 تخصص القانون العام الاقتصادي.

المحاضرة الأولى:

مقدمة:

تتميز العلاقات الدولية بسيطرة التجارة الدولية عليها، وأصبح لها مركزا مرموقا فيها،صاحب ذلك زوال الإستعمار العسكري و السياسي و النفود الإقتصادي لكثير من الدول الكبرى.

تميّز العالم بظهور فكرة التكامل و التعاون الإقتصادي و التكتلات الإقتصادية الدولية.

الهدف الأساسي منها هو تكريس فكرة حرية انتقال السلع ووسائل الإنتاج بعد زوال الكتلة الشيوعية و تراجع عمليات التخطيط المركزي في أغلب الدول.

عرفت المجتمعات البدائية المنعزلة ما يسمّى بالإقتصاد المحلي لأسباب طبيعية جغرافية وبشرية و ساد ما يسمى بمبدأ الإكتفاء الذّاتي لتعدد العوامل منها نقص الفائض من الإنتاج،أو للعزلة و صعوبة المواصلات،كذا العامل المهم هو بساطة مطالب الحياة وتواضعها.

بالتدريج ظهر نظام المقايضة مع نضج المجتمعات أساسه التبادل التجاري المحلي يتم فيه تبادل السلع المنتجة و الخدمات(نجارة و حدادة...)في الأسواق المحلية أو بين المناطق المتجاورة في المواسم و الأسواق،اختلفت نظمها و أهميتها و أسلوبها و درجة الإعتماد عليها من مكان لآخر و من أمة لأخرى في زمن معين.

اندمجت هذه الإقتصاديات المحلية في اقتصاديات قومية كبرى ساعد على قيامها تنظيم اداري داخل الدول،اصدار النقد،زيادة طرق النقل و تعدد وسائله.

يعرّف هدا النظام بالإقتصاد التبادلي،أساسه اعتماد الإستقلالية في الإنتاج ، الإستهلاك،النقل و التمويل.كما تحاول أن تضع اجراءات للمحافظة على اقتصادياتها و لتكون منفصلة عن غيرها.كالقيود الجمركية ،أو قوانين الحظرو عدم التعامل.

غير أنه أمام ازدهار طرق المواصلات ووسائل النقل و تضخم الصناعات و تكوين الكتل الصناعية،ظهرت الحاجة الى وجوب ما يسمى بالتبادل التجاري بين الدول،تطورت على أساسه الروابط الإقتصادية بينهم فظهر ما يعرف باسم الإقتصاد العالمي.على أساسه ازدهرت التجارة الدولية و أصبحت ضرورة حتمية من ضروريات المجتمع الدولي لمواجهة مطالب الشعوب و آلية لتصريف الفائض من الإنتاج.

من أجل تنظيم هده المبادلات التجارية التي تتسم بأنها دولية،كان حتما على المجتمع الدولي تبني مبادئ تستند عليها التجارة الدولية و منظمات لتأطيرها فظهر ما يسمى بقانون التجارة الدولية،حتى تسير هده التبادلات على معيار يضبطها و تنظيم يحترم من جميع الدول الأعضاء.كانت أول اتفاقية هي اتفاقية الجات الى أن تم انشاء المنظمة العالمية للتجارة.

يهدف القانون التجاري الدولي الى وضع أسس متينة للعلاقات الدولية في المجال التجاري من أجل مواجهة المشاكل أو التحديات المشتركة .اد أصبحت الدول حاليا تفضل ترتيبات الإنتظام و الإستقرار عن الفوضى وعدم الثبات حتى تستند الأعمال القانونية الدولية الى المشروعية ،يتم دلك بالتفاهم الشامل بين الدول على مجموعة من القواعد الدولية.

1)تطور مفهوم التجارة الدولية:

يعود ذلك الى تطور حاجات الإنسان البدائية ،من فكرة الإكتفاء الذاتي الى وجوب تسويق السلع و ترويجها للمجتمعات الأخرى.

عرفت تقدما عند المصريين بتطور وسائل النقل عندهم عبر نهر النيل،فكانت مصرمن أولى الدول التي لعبت دورا هاما في كل من التجارة الداخلية و التجارة الدولية خاصة مع دول الجوار.كذا الفنيقيين الذين لعبوا دورا هاماّ في الملاحة البحرية والتجارة في حوض البحر الأبيض المتوسط،ساعدهم على ذلك المستعمرات التجارية التي أقاموها على سواحل البحر الأبيض المتوسط، أهمها قرطاجة فكانت تجارة المعادن خاصة النحاس و القصدير أهم السلع التي تمّ الإتجار فيها حتىّ أطلق الباحثين على هؤلاء التجار البحريين اسم الباحثين عن المعادن.و تمكّن الفنيقيون من عبور مضيق جبل طارق و الوصول الى جنوب انجلترّا،حيث استغلّوا مناجم القصدير و تاجروا فيها مع دول شرق البحر المتوسط.

كما لا ننسى دور الرومان الّذين أقاموا شبكة هامّة من الطرق تربط بين مناطق ممتلكاتهم الشاسعة.

كذا التجارة الساحلية التي نشطت بين الهند و الصين،لكن بظهور النظام الإقطاعي تراجع التبادل التجاري بين الدول لشيوع سياسة الإكتفاء الذاتي.

كما نشط التجار العرب في المناطق الإقليمية كالبحر الأحمر، الخليج العربي، والمحيط الهندي.أفادت التجارة أنذاك حتّى في نشر الإسلام .

يرجع الفضل أيضا للكشوف الجغرافية لكل من البرتغاليين و الأسبان في رواج التبادلات التجارية،وكذا التوسعات الإستعمارية التي وسّعت منها.

كان للنهضة الصناعية دورا في زيادة التبادلات التجارية بتحول الإنتاج من يدوي الى ميكانيكي.غير أن هذا الإزدهار تركّز و اقتصر على بعض الدول الأوربية القليلة التي زاد انتاجها.عندئذ برز اهتمام علماء و فلاسفة الإقتصاد بالتجارة الخارجية للدول و كيفية تنظيمها.

2) النظريات المتعلقة بتنظيم التجارة الخارجية:

برز اهتمام علماء و فلاسفة الإقتصاد بالتجارة الخارجية للدّول و كيفية تنظيمها.

_ أوائل الكتاب الكلاسيك الذين أسهموا بشكل فعّال و مهمّ هما:دافيد ريكاردو و جون ستوارت ميل.

_ في أواخرالقرن 19 و أوائل القرن 20 قام بعض الكتّاب باثراء الفكر الإقتصادي الكلاسيكي في عدّة وجوه أبرزها التجارة الخارجية.أهمّهم:ألفريد مارشال و فرانسيس ادغورت.

و قام السويديان:هكشر و برتل أولين بوضع أساس النظرية الحديثة.

انقسمت آراء الفقهاء الى ثلاث نظريات،منهم من يطالب بالتقييد و منهم من يطالب بالحرية و الآخرين بالحلّ الوسط انعكست على مواقف الدول و أثّرت على الإتفاقيات التي أبرمت في اطار المنظمة العالمية للتجارة.

- ✓ *نظرية التجاريين*:أساسهم اقامة نظام تجاري قائم على الصادرات و الواردات،طالبوا بضرورة تدخّل الدولة في التجارة الخارجية و وجوب اخضاع التبادل الدولي لبعض القيود (كفرض الضرائب على الواردات و اعانة الصادرات و منع استيراد بعض السلع...) من البريطانيين.في هذا السياق رأي لجيمس ستيوارت أنه من مصلحة الدولة أن تقيّد تجارتها.
- ✓ *نظرية الطبيعيين:*

أمام المساوئ التي نجمت عن النظرية الأولى،أراد أصحاب هذه النظرية تخطّيها اذ طالبوا بحرية التجارة.نادى الكلاسيك و دافعوا بشدّة عن الحرية الاقتصادية.لكن يجب الأخد بعين الإعتبار فكرة التخصص الدّولي اذ كلّ دولة تتخصّص في فروع الإنتاج التي تتمتع فيها بأعظم كفاية نسبية ممكنة.

- النظرية الحديثة: تؤسس حرية التجارة على وجود اختلاف في الأثمان النقدية التي تباع بها السلع داخل كل دولة.

اثر ذلك ظهر مذهبين:-أصحاب الحماية بمعنى حماية التجارة الخارجية من المؤثرات الخارجية من أجل الحفاظ على التجارة الدّاخلية.

-أصحاب حرّية التجارة هم يرون ضرورة تركها حرّة دون قيود لتحقيق أكبر قدر ممكن من الرّفاهية في العالم.

أساس وجود المذهبين يعود للتفرقة بين التجارة الدّاخلية و التجارة الخارجية ،ولكلّ حججهم.

أ-حجج أنصار الحريّة:

- تستند على أساس تقسيم العمل و تنوّع التخصّص الجغرافي .

- تقوم التجارة الدولية على الإختلاف في النفقات النسبية،يرجع ذلك الى عوامل الإنتاج التي توجد في الدول المختلفة بنسب متباينة.

- يصعب في ظلّ الحرّية ممارسة الإحتكار و فرض الإجراءات الحمائية كتطبيق الرسوم الجمركية.

- تؤدّي الرسوم الجمركية الى نقص ملموس في التجارة الدولية لأن التقليل من الواردات يؤدّي بالتبعية الى نقص في الصادرات فينتشر مبدأ المعاملة بالمثل.

ب- لأنصار الحماية حججهم أيضا:- ينادي أرباب الأعمال بضرورة مساعدة الصناعات الوطنية و حمايتها لأنّ ذلك يساعد على بقاء الأموال داخل البلاد.

-انّ الكثير من الدّول اتخذت الإجراءات الحمائية في الفترة التالية للحرب العالمية الثانية.

-الى جانب ذلك توجد حجج ذات طابع اقتصادي:

- اذ نادت الدول النامية بوجوب اتباع الإجراءات الحمائية كوسيلة من وسائل التّقدم الإقتصادي، هي تمثل ضرورة لقيام الصناعات المحلية تكون في مراحل الصناعة الأولى خشية من أن تلقىّ منافسة حادّة من الدول العريقة في التصنيع هذا النوع من الحماية مقبول ببعض الشروط:=أن تكون الحماية موقوتة لا تفرض الاّ لأجل معين.

=أن تكون الحماية معتدلة و مقبولة .

=أن تكون الصناعات المحمية من الصناعات التي تتوفّر فيها فرص النجاح.

- تمّت المطالبة بحماية بعض الصناعات القديمة من الصّناعات الحديثة.
- حماية الصّناعة ممّا يسمّى بالإغراق.

يعرّف على أنه"بيع السلعة في الأسواق الأجنبية بثمن يقلّ عن الثمن الذّي تباع به نفس السلعة في نفس الوقت و بنفس الشروط في السوق الدّاخلية"

- كذلك عندما تقوم الدولة بتنويع الإنتاج للتقليل من أثر الكساد ومن اعتمادها على العالم الخارجي.
- كما تفرض السياسة الحمائية بغرض الحصول على الموارد المالية خاصة من الدول النامية كفرض الرسوم الجمركية.

أمام كلّ هذه المواقف المتضاربة كان يجب الإتفاق على نظام تجاري تتوحّد فيه الآراء الى حدّ أعلى من التوافق ،الأمر الذي يفرض على الدول النامية الإستعداد لتحمّل المخاطر على اقتصادياتها المحلّية و توخّي المنافسة الحالّة.فضلا عن ذلك لا يمكن تحقيق تنمية الدّول خاصة النامية بدون تعاون تجاري دولي .

أصبح لزاما على أصحاب القوة المؤثّرة في التجارة العالمية :

_ السعي لمحو السياسة الحمائية و بنزع ما يسمّى السّلاح الإقتصادي أثناء الحرب التجارية التّي تعدّدت فيها صور الأساليب الحمائية .

_ ايجاد نظام يمتاز بالتعدّدية في الأطراف لا بالثنائية.

3) ماهية التجارة الدّولية:

تعدّدت التّعاريف،أشملها يقصد بالتجارة الدّولية أنّها "التحرّكات الدّولية للسلع و الخدمات"

تقوم على قاعدة ثابتة هي الإستيراد و التصدير بميزان مختلف اما:أن تصدّر الدولة أكثر ممّا تستورد أو تستورد أكثر ممّا تصدّر.

1. هناك من يسند التجارة الدولية بالتجارة الخارجية على أساس أنه يتم ممارستهما خارج الحدود السياسية للدول.
2. وفريق آخر يرفض ربط التجارة الدّولية بالتجارة الخارجية و يحرص على وضع التفرقة بينهما.

قد تتحوّل التجارة الدّولية الى تجارة داخلية.

4) أهمية التجارة الدّولية:

– تلعب التجارة الدولية دورا مهمّا و رئيسيا في تنمية اقتصاديات الدّول.

– تعمل على ربط الدول بعضها ببعض.

– تساعد في توسيع القدرة التسويقية.

– تساهم و بشكل فعّال في تجديد النسيج الإنتاجي للدول ذات الصناعات القديمة مسايرة للتطوّر الدّولي في هذا المجال.

– تعطي لكل دولة الفرصة في الحصول على بعض المنتجات التي لا تتوفّر لديها.

لتسيير التجارة الدولية تعتمد الدولة سياسة تجارية معينة.

3)تعريف السياسة التجارية:

"يقصد بالسياسة التجارية لحكومة بلد ما،تلك الإجراءات التي تتخذها أو القوانين التي تسنّها هذه الحكومة بغرض التأثير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على حجم التبادل التجاري بينهما و بين غيرها من البلدان أو التأثير على نوعية التبادل أو اتجاهاته."

قد تعمد الدولة اما:

–الى فتح أسواقها للمبادلات الدّولية مطبّقة بذلك قواعد المبادلات الحرّة، هذه السياسة قائمة على مبدأ الحرّية الإقتصادية و عدم تدخّل الدّولة في التجارة الخارجية الاّ في حالة الضرورة.

– و اما الى تضييق الخناق عليها أو غلق حدودها مطبّقة بذلك قواعد حماية التجارة فالتجارة الخارجية تخضع لتوجيه الدولة و للخطة الإقتصادية التي ترسمها.ما تسمّى بسياسة التخطيط.

غالبا ما تتبع الدولة مزيجا من الحرّية و التدخّل باستخدام عدّة وسائل.